مجلس الأمن

السنة الخامسة والسبعون

مؤقت

الجلسة ٨٧٥٠

الثلاثاء، ٢٨ تموز/يولية ٢٠٢٠، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد هويسغن	(ألمانيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبنزيا
	إستونيا	السيد أوفارت
	إندونيسيا	السيد دجاني
	بلجيكا	السيد بيكستين دو بوستويريفا
	تونس	السيد قبطني
	الجمهورية الدومينيكية	السيد بنكوسمي كاستانيوس
	جنوب أفريقيا	السيد ماتجيلا
	سانت فنسنت وجزر غرينادين	السيدة كينغ
	الصين	السيد جانغ جون
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	فييت نام	السيد دانغ
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ألن
	النيجر	السيد أباري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد هنتر

جدول الأعمال

الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى

رسالة مؤرخة ٨ تموز/يوليه ٢٠٢٠ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من فريق الخبراء المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى الممددة ولايته بموجب القرار ٢٥٠٧ (٢٠٢٠) (S/2020/662).

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى

رسالة مؤرخة ٨ تموز/يوليه ٢٠٢٠ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من فريق الخبراء المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى الممددة ولايته بموجب القرار ٢٥٠٧ (٢٠٢٠) (S/2020/662)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): سيبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2020/738، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته فرنسا.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2020/662، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ٨ تموز/يوليه ٢٠٢٠، موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من فريق الخبراء المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى الممددة ولايته بموجب القرار ٢٥٠٧ (٢٠٢٠).

إن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. سأطرح مشروع القرار للتصويت الآن.

أجرى تصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، وإستونيا، وألمانيا، وإندونيسيا، وبلجيكا، وتونس، والجمهورية الدومينيكية، وجنوب أفريقيا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، والصين، وفرنسا، وفييت نام، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والنيجر، والولايات المتحدة الأمريكية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): حصل مشروع القرار على ١٥ صوتا مؤيدا. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ٢٥٣٦ (٢٠٢٠).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): ترحب فرنسا باتخاذ القرار ٢٥٣٦ (٢٠٢٠) بالإجماع، وهو القرار الذي يجدد نظام الجزاءات المفروضة على جمهورية أفريقيا الوسطى لمدة عام. وأود أن أسلط الضوء على ثلاث نقاط في ذلك الصدد.

أولا وقبل كل شيء، أود أن أعرب عن ارتياحنا لأن مجلس الأمن يظهر وحدته بشأن مسألة جمهورية أفريقيا الوسطى. فتلك الوحدة حاسمة بالنسبة للدعم الذي نقدمه لجمهورية أفريقيا الوسطى في مرحلة تشهد تنفيذ اتفاق السلام والتحضير للانتخابات الرئاسية والتشريعية المقرر إجراؤها في عامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢١ ومكافحة جائحة فيروس كورونا. ولذلك، فقد اخترنا منذ بداية المفاوضات اعتماد نهج عملي وسعينا طوال الوقت إلى الاضطلاع بدور الميسر البناء. وعليه، أود أن أشكر جميع أعضاء مجلس الأمن على مرونتهم.

وبعد، أود أن أعيد التأكيد على أن مجلس الأمن ما زال مهتما تماما بالشواغل المشروعة لسلطات جمهورية أفريقيا الوسطى فيما يتعلق بأمن بلدها. ولهذا السبب، منذ بداية المفاوضات، أخذنا زمام المبادرة واقترحنا على أعضاء مجلس الأمن العمل على تخفيف حظر الأسلحة على نحو محدود. وكان هدفنا هو تلبية حاجة محددة لقوات الأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى استنادا إلى تحليل واقعي للحالة الأمنية في البلد. ولتيسير تجهيز تلك القوات، سيكون مجلس الأمن قد أذن بثلاث عمليات لتخفيف حظر الأسلحة في غضون عام تقريبا. وتواصل سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى أيضا الاستفادة من إجراءات الإعفاء التي تنص عليها لجنة الجزاءات وتمنحها بانتظام.

السيد هنتر (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أدلي بهذا البيان تعليلا للتصويت بالنيابة عن الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا وإستونيا وبلجيكا.

وننضم إلى بقية أعضاء المجلس في التصويت بالإجماع اليوم تأييدا للقرار ٢٥٣٦ (٢٠٢٠) الذي يجدد نظام الجزاءات في جمهورية أفريقيا الوسطى، فضلا عن ولاية فريق الخبراء. وتأمل حكومات بلداننا أن يؤدي تمديد نظام الجزاءات، ولا سيما حظر الأسلحة على الصعيد الإقليمي، إلى مواصلة الضغط على الجماعات المسلحة التي تقوض السلام والأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى بتهديد حكومتها المنتخبة وشعبها. وهذا التمديد عنصر هام لدعم حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى في طريقها إلى تحقيق الاستقرار والسلام.

ونرحب بالجهود المتواصلة التي تبذلها جمهورية أفريقيا الوسطى لإحراز مزيد من التقدم بشأن المعايير الرئيسية المتصلة بإصلاح قطاع الأمن وبرامج نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم وإعادة توطينهم وإدارة الأسلحة والذخائر. ونشجع بقوة حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى على تكثيف هذه الجهود، بما في ذلك بالتنسيق والتعاون الوثيقين مع بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى وغيرها من الشركاء الدوليين.

وما لم يتحسن تعقب وإدارة الأسلحة التي تُدخل إلى البلد، فإننا نشعر بالقلق لأن التغييرات في نظام الجزاءات ستزيد بدرجة كبيرة من خطر انتشار القنابل الصاروخية، داخل جمهورية أفريقيا الوسطى وداخل المنطقة على السواء. والقنابل الصاروخية هي نظام أسلحة شائع يمكن سرقته وتهريبه بسهولة إذا لم يتم تخزينه بشكل صحيح. إن توافر الأسلحة الصغيرة على نطاق واسع يزيد من الطابع الفتاك للنزاعات في المنطقة، وما زلنا ملتزمين بمكافحة تلك الآفة، بما في ذلك من خلال مبادرة الاتحاد الأفريقي لإسكات المدافع. ونحث حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى على الاضطلاع بالمسؤولية عن ضمان تحديد فعال لجميع الأسلحة التي تتلقاها، والعمل على منع أي خطر للانتشار.

وعلى الرغم من تلك الشواغل، صوتنا مؤيدين للقرار استجابة لطلب حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى. وتريد حكومات بلداننا أن ترى توافقا في الآراء وإجراءات متفق عليها بشأن هذا الملف، نظرا لأهمية الاستقرار في الفترة التي تسبق الانتخابات المقرر إجراؤها في وقت لاحق من هذا العام. لقد كنا وسنظل شركاء متعاونين مع حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى. ونعارض بشدة أي تدبير أو إجراء قد يضعف حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى أو يوفر الدعم للجماعات المسلحة أو يشوه صورة الإجراءات المسؤولة التي يتخذها المجلس.

ولهذا السبب، فإن العديد من حكومات بلداننا، سواء على الصعيد الثنائي أو المتعدد الأطراف، بما في ذلك عن طريق الاتحاد الأوروبي وبعثة التدريب العسكري التابعة له في جمهورية أفريقيا الوسطى، قد قدمت الدعم التقني للحكومة لمساعدتها على تحسين تخزينها للأسلحة وإدارتها وتعقبها من جانب قوات الأمن الداخلي والقوات العسكرية على السواء، بما في ذلك أي أسلحة جديدة قد تُجلب نتيجة للتخفيف الذي تقرر اليوم. ونؤيد بقوة العودة إلى نظام دورة الولاية لفترة ١٢ شهرا، ونأمل أن يتيح ذلك للحكومة مزيدا من الوقت لتحقيق التقدم اللازم بشأن النقاط المرجعية، وهو ما نشجعه بقوة.

وفي الختام، فإن التصويت بالإجماع على اتخاذ قرار اليوم يشكل في الواقع خطوة إيجابية للمجلس. وتود حكومات بلداننا أن تشكر البعثة الدائمة لفرنسا على جهودها المتواصلة للتوصل إلى توافق في الآراء. غير أننا نحث أيضا جميع أعضاء المجلس، ولا سيما أولئك الذين يقدمون المساعدة الأمنية الثنائية، على العمل بالتعاون مع أصدقاء جمهورية أفريقيا الوسطى لدعم تعزيز مؤسسات الدولة بطريقة شفافة ومنسقة، وضمان أن تكون انتخابات كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠ حرة ونزيهة وسلمية وشفافة وشاملة. وتحتاج جمهورية أفريقيا الوسطى إلى دعم منسق لا لبس فيه في هذا الوقت الحساس.

السيد بينكوسمي كاستانيوس (الجمهورية الدومينيكية) (*تكلم بالإسبانية*): في البداية، نود أن نهنئ فرنسا على ما بذلته

من جهود بغية إعداد وإيجاد نقاط التلاقي بين الدول الأعضاء من أجل التوصل إلى توافق في الآراء بشأن اتخاذ القرار ٢٥٣٦ (٢٠٢٠).

وقد صوتت الجمهورية الدومينيكية مؤيدة للقرار للأسباب التالية أساسا.

أولا، يحافظ القرار على التوازن من خلال التنويه بالجهود التي تبذلها سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى لتحقيق التقدم بشأن النقاط المرجعية الرئيسية المتصلة بإصلاح قطاع الأمن وبرامج نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم وإعادتهم إلى الوطن وإدارة الأسلحة والذخائر، التي أنشئت بوصفها دليلا يسترشد به مجلس الأمن في استعراض حظر الأسلحة أو تعليقه أو رفعه تدريجيا. ويتناول القرار أيضا ضرورة تجهيز سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى من أجل مكافحة الجماعات المسلحة بفعالية والحفاظ على السلام والاستقرار في البلد.

ثانيا، إن تمديد نظام الجزاءات وولاية فريق الخبراء لفترة ١٢ شهرا، مما يوحد دورة النظام، سيتيح وقتا كافيا لسلطات جمهورية أفريقيا الوسطى لكي تنفذ المعايير المرجعية بالكامل، وكذلك للأمين العام والجهات الفاعلة الأخرى في الميدان لتقديم المزيد من التقارير الشاملة. وعلاوة على ذلك، فإنه سيحول دون إجراء عملية التجديد في منتصف عملية انتخابية، مما يسمح لجمهورية أفريقيا الوسطى بتركيز أعمالها خلال الأشهر المقبلة على إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية سلمية.

ثالثا، تأمل الجمهورية الدومينيكية أيضا أن يؤدي حظر الأسلحة إلى مواصلة الضغط على الجماعات المسلحة وثنيها عن ارتكاب الجرائم وانتهاك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

وأخيرا، تدعو الجمهورية الدومينيكية سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى إلى مواصلة إحراز التقدم بشأن النقاط المرجعية عن طريق إدارة أسلحتها وذخائرها بفعالية، ولا سيما القنابل الصاروخية، للحيلولة دون وقوعها في أيدي الجماعات المسلحة واستخدامها ضد المدنيين، واستكمال عمليات السلام والمصالحة الجارية ووضع الأسس لرفع محتمل لحظر الأسلحة في نهاية المطاف.

السيد ألن (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بياني بتأييد البيان الذي أدلى به ممثل الولايات المتحدة.

نرحب باتخاذ القرار ٢٥٣٦ (٢٠٢٠) بالإجماع، الذي يجدد الجزاءات المحددة الأهداف وحظر الأسلحة الرامي إلى كبح جماح الجماعات المسلحة التي تواصل ارتكاب أعمال العنف في جمهورية أفريقيا الوسطى. وهذا الموقف الموحد بشأن التجديد لمدة ١٢ شهراً يستحق كل الثناء ونحن نقترب من موعد إجراء الانتخابات في جمهورية أفريقيا الوسطى في وقت لاحق من هذا العام. ونشكر فرنسا على جهودها لتحقيق هذه النتيجة.

وندعم حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى وهي تواصل إصلاح قطاع الأمن وعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن. ونرحب بالتقدم المحرز حتى الآن في تنفيذ النقاط المرجعية التي حددها المجلس في نيسان/أبريل ٢٠١٩. ورغم أننا ندرك ونحترم رغبة حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى في تخفيف القيود، فإننا، شأننا شأن الآخرين، نشعر بالقلق إزاء الأحكام المتعلقة بزيادة تخفيف حظر الأسلحة الواردة في القرار. فهذا الإجراء قد يسهم في انتشار القنابل الصاروخية داخل جمهورية أفريقيا الوسطى وفي المنطقة قاطبة.

ولذلك، نشجع حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى على الإسراع في جهودها الرامية إلى استيفاء النقاط المرجعية وتحمل المسؤولية عن ضمان التخزين والإدارة الفعالين للأسلحة والذخائر. والتوافق في الآراء في المجلس بشأن العودة إلى دورة سنوية لتجديد هذه التدابير يتيح للحكومة فرصة واضحة يمكن من خلالها إحراز تقدم حقيقي. وهذا التقدم حيوي لتحسين أمن

شعب جمهورية أفريقيا الوسطى ومكافحة خطر انتشار الأسلحة والمساعدة على كفالة إجراء عملية انتخابية سلمية وحرة ونزيهة.

السيد نبينزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): لقد أيد الوفد الروسي اتخاذ القرار ٢٥٣٦ (٢٠٢٠)، الذي يمدد نظام الجزاءات المفروضة على جمهورية أفريقيا الوسطى. واسترشدنا بأهمية مواصلة الجهود الدولية المنسقة من أجل تعزيز التسوية السلمية للنزاع المسلح في ذلك البلد.

ونلاحظ عمل مقدمي القرار الفرنسيين الذين نجحوا في الحصول على دعم جميع أعضاء المجلس. ويرجع الفضل في تحقيق ذلك على نحو خاص لقرار الاستجابة لمطالب بانغي المشروعة بزيادة تخفيف نظام الجزاءات. ويشكل الإجراء المبسط لتوريد قاذفات القنابل لتلبية احتياجات جمهورية أفريقيا الوسطى، المنصوص عليه في القرار، خطوة صغيرة أخرى لدعم شعب أفريقيا الوسطى.

ونود في الوقت نفسه أن نذكر بأن السلطات تدعو المجلس إلى رفع الحظر المفروض على الأسلحة بالكامل ولديها كل الأسباب التي تدعوها إلى ذلك بطبيعة الحال. ولذلك فنحن مصممون على مواصلة استعراض الجزاءات التقييدية التي يفرضها مجلس الأمن.

وربما يكون حظر الأسلحة المفروض على جمهورية أفريقيا الوسطى قد أدى دورا إيجابيا في المراحل الأولى، لكنه الآن يشكل عقبة فعلية أمام إعادة تسليح الجيش الوطني وقوات الأمن – وهي المؤسسات ذاتها التي تتحمل المسؤولية الرئيسية عن الحفاظ على أمن مواطنيها. وفي الوقت نفسه يواصل المخربون لعملية السلام زيادة تعزيز مخزوناتهم من الأسلحة عن طريق التهريب.

وندعو سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى إلى مواصلة الوفاء بالمعايير اللازمة لاستعراض حظر الأسلحة حتى تتوفر للمجلس كل الأسباب لرفعه خلال عام. ونود أن نؤكد للمجلس أن روسيا ستواصل تقديم المساعدة إلى جمهورية أفريقيا الوسطى، سواء في عملية المصالحة الوطنية أو في سياق تعزيز قواتها الأمنية، بغية تطبيع الوضع في البلد والتوصل إلى تسوية مستدامة للنزاع المسلح .

السيد جانغ جون (الصين) (*تكلم بالصينية*): يسرني جدا أن أتكلم بالصينية اليوم.

في حين صوّتنا مؤيدين للقرار ٢٥٣٦ (٢٠٢٠) تعتقد الصين أيضا أن الحالة السياسية والأمنية في جمهورية أفريقيا الوسطى تشهد تحسنا بشكل عام. وتواصل حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى الالتزام بتنفيذ الاتفاق السياسي لتحقيق السلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى وإحراز تقدم مطرد في تنفيذ المعايير الخاصة بتقييم حظر السلاح. وتشيد الصين بتلك الجهود.

وتود الصين أن تؤكد دعمها لحكومة جمهورية أفريقيا الوسطى في مواصلة الوفاء بتلك المعايير. ونؤيد المجلس في مواصلة الاستجابة للاحتياجات المعقولة لحكومة جمهورية أفريقيا الوسطى لرفع حظر الأسلحة المفروض على البلد في أقرب وقت ممكن. من شأن ذلك أن يساعد حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى في تعزيز قدرتها على الحفاظ على الأمان والأمن الوطنيين وتيسير التسوية السياسية لمسألة جمهورية أفريقيا الوسطى.

السيد أباري (النيجر) (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أبدأ بتقديم التهاني والشكر إلى جميع أعضاء مجلس الأمن على توافق الآراء على النص الذي اعتمدناه توا. وتهنئ النيجر أيضان بصفتها رئيسة اللجنة المنشأة عملا بالقرار ٢١٢٧ (٢٠١٣) بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى، وتشكر فرنسا بصفتها قائمة على الصياغة، على جميع جهودها الرامية إلى تقديم حظي بتأييد عالمي خلال المفاوضات البناءة بين خبرائنا.

وأغتنم هذه الفرصة أيضا للترحيب وتأكيد وفد بلدي وتشجيعه الكاملين لحكومة جمهورية أفريقيا الوسطى على التقدم

الإيجابي الذي أحرز في الأشهر الأخيرة في تنفيذ المعايير المطلوبة وجميع جهودها المبذولة لاستعادة السلام والاستقرار في البلد. وفي سياق أمني لا يزال معقداً ويتسم بتحديات مختلفة في تنفيذ اتفاق شباط/فبراير ٢٠١٩ بسبب تصرفات بعض الجماعات المسلحة، ولا سيما جماعة حركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار، بدأت للتو مرحلة جديدة مع نظام الجزاءات المفروض مؤخرا لمدة ١٢ شهرا وزيادة تخفيف حظر الأسلحة.

وحتى إن لم تفِ هذه الأحكام بتوقعات سلطات أفريقيا الوسطى كاملة فمن الواضح أن الطابع العملي الذي يستند إليه هذان الحكمان الرئيسيا سبب حقيقي للموافقة على الانتخابات المقبلة والحاجة إلى اتباع نهج منظم لتعزيز القدرات اللوجستية وإدارة الأسلحة في جمهورية أفريقيا الوسطى. وفي هذا الصدد، أود أن أهنئ باسم وفد بلدي بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى وجميع شركاء جمهورية أفريقيا الوسطى على توفير البنية التحتية والتدريب في ذلك المجال.

وشددنا بالإجماع في كانون الثاني/يناير على أنه ينبغي ألا يعتبر نظام الجزاءات هدفا بل دليلا على التزامنا بانتقال البلد بحزم نحو الاستقرار والسلام (انظر S/PV.8712). ويؤكد القرار الذي اتخذه أعضاء المجلس بالإجماع اليوم ذلك الزخم، ويعدُّ خطوة هامة نحو تلبية توقعات سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى استنادا إلى التقدم المحرز.

وفي الختام، أود أن أكرر نداء وفد بلدي بضرورة مواصلة وتعزيز الدعم المقدم لحكومة جمهورية أفريقيا الوسطى بالتنسيق مع جميع شركائها، في جهودها الرامية إلى تحقيق الاستقرار في البلد وتعزيز انتعاشه الاجتماعي والاقتصادي وتشجيع سلطات البلد على تعزيز التعاون الإقليمي.

رُفعت الجلسة الساعة ١٠/٣٠.